

## سمير الدويهي

مرشح عن مقعد ممثل الصحفيين في مجلس الإدارة

# من أجل وكالة فرانس برس أكثر إستقلالية وأكثر أخلاقية وأكثر مهنية

في 24 حزيران (يونيو) 2011

أنتم مدعون، من 29 حزيران (يونيو) إلى 13 تموز (يوليو) 2011، إلى إنتخاب ممثل الصحفيين في مجلس إدارة وكالة فرانس برس<sup>1</sup>.

لهذه الإنتخابات، التي تجري مرّة كل 3 سنوات، أهمية كبرى كون الغرض منها هو إختيار الصحفي الوحيد، بين صحفيي الوكالة، الذي سيكون عضواً في المجلس الذي يدير الوكالة.

علاوة على ذلك، تشكّل هذه الدورة بالتحديد سابقة تاريخية. ذلك أن النظام الأساسي لـ وكالة فرانس برس، الذي أقرّ في 1957، كان يقصر المشاركة في هذه الإنتخابات على الموظفين الذين يحملون الجنسية الفرنسية<sup>2</sup>. غير أن هذا الشرط ألغي مؤخراً<sup>3</sup>، وصار يحق، من الآن وصاعداً، لجميع موظفي وكالة فرانس برس، أيّاً كانت جنسيتهم، أن يشاركوا في هذه الإنتخابات، التي غدت بذلك العملية الإنتخابية الوحيدة التي يمكن لجميع موظفي الوكالة عبر العالم أن يشاركوا فيها<sup>4</sup>.

منذ أكثر من 25 عاماً وأنا أعمل كصحافي في وكالة فرانس برس، غير أنه لم يكن يحق لي – كوني لست فرنسيّاً ولا أوروبياً – أن أشارك في هذه الإنتخابات، مثلي مثل قرابة ثلث موظفي الوكالة<sup>5</sup>. إن ترشيحي اليوم هو البرهان على أن مرحلة التمييز هذه قد إنتهت.

<sup>1</sup> وفقاً للنظام الأساسي لـ وكالة فرانس برس، يتألف مجلس إدارة الوكالة من 15 عضواً من بينهم 2 يمثلان موظفي الوكالة : أحدهم يمثل الموظفين الصحفيين والآخر الموظفين غير الصحفيين. ويقوم هؤلاء الأعضاء الـ 15 بإنتخاب الرئيس – المدير العام، الذي هو العضو الـ 16 في هذا المجلس.

<sup>2</sup> كانت إدارة الوكالة قد قرّرت، في 1998، السماح لحاملي الجنسيات الأوروبية بالمشاركة في هذه الإنتخابات.  
<sup>3</sup> ألغى المجلس الدستوري في فرنسا، في 6 أيار (مايو) 2011، شرط حيازة الجنسية الفرنسية للمشاركة في هذه الإنتخابات، معتبراً أن هذا الشرط فيه تمييز وبالتالي فإنه يتناقض مع الدستور الفرنسي. وبفضل هذا القرار، الذي تم التوصل إليه بعد معركة قضائية طويلة خاضتها إحدى نقابات الوكالة، تم تصحيح العيب المعنوي الوحيد الذي كان يتضمّنه النظام الأساسي لوكالتنا.

<sup>4</sup> إضافة إلى العملية الإنتخابية التي تعيننا اليوم، يجري في وكالة فرانس برس مرة كل 3 سنوات إنتخاب أعضاء هيئة الشركة، وكذلك إنتخاب ممثلي الموظفين. غير أن هاتين العمليتين الإنتخابيتين تقتصران على الموظفين التابعين للمركز الرئيسي للوكالة، ونسبتهم قرابة 60 في المئة فقط من إجمالي موظفي الوكالة.

<sup>5</sup> أدى القرار الذي إتخذه المجلس الدستوري في فرنسا إلى توسيع نطاق هذه العملية الإنتخابية من قرابة 1700 موظف إلى قرابة 2600 موظف.

إنني أطلب ثقتكم على أساس **طموح ثلاثي الأبعاد** : العمل لكي تصبح وكالة فرانس برس أكثر إستقلالية، وأكثر أخلاقية، وأكثر مهنية.

**أكثر إستقلالية.** بفضل المأثرة التشريعية التي يشكّلها نظامها الأساسي، تتمتع وكالة فرانس برس بوضعية لا مثيل لها : فهي وكالة الأنباء العالمية الوحيدة الواقعة خارج سيطرة المال الخاص، غير أنها في الوقت نفسه ليست وكالة أنباء حكومية... وهي تدار في الواقع على غرار تعاونية بين مستخدميها، لكن عليها في الوقت عينه القيام بمهمة ذات منفعة عامة، كما هو واضح في البندين الأول والثاني من نظامها الأساسي اللذين يحددان هدف الوكالة والواجبات المفروضة عليها<sup>6</sup>... وهي محمية بقانون أقره البرلمان الفرنسي بالإجماع، غير أن هذا القانون – الذي هو نظامها الأساسي – يحرمّ عليها بشكل قاطع الوقوع تحت هيمنة السلطة السياسية. لكن، في الواقع، لا تزال للدولة الفرنسية سيطرة على وكالة فرانس برس، لا سيما عند إختيار الرئيس – المدير العام للوكالة، وفي المفاوضات التي تجري سنوياً أو دورياً حول مساهمة الدولة في ميزانية الوكالة (وذلك رغم التراجع المتواصل في حصة الدولة الفرنسية في ميزانية الوكالة : من قرابة 80 في المئة عام 1957 إلى قرابة 40 في المئة حالياً). ولقد تعرّضت الوكالة مرّات عدة في السنوات الأخيرة لعمليات تخويف من قبل الأكثرية الحاكمة. ويبدو أن هذه الضغوطات السياسية كانت ذات صلة بقرارات "إقالة" وبتعيينات جرت داخل الوكالة. خلاصة الموضوع هي أن الوكالة تتمتع بإستقلالية حقيقية غير أن هذه الإستقلالية – على الرغم من كونها مفروضة بالقانون – ليست مطلقة وهي هشّة. وبالتالي يجب تعزيزها والسهر دوماً على حمايتها.

**أكثر أخلاقية.** إن مناقية مهنتنا كصحافيين، وكذلك صورة الدقة والأمانة المكوّنة عن وكالة فرانس برس، تفرضان منطقياً أن تكون جميع ممارسات وكالتنا على مستوى عالٍ من الأخلاقية. للأسف، الواقع ليس مطابقاً لذلك تماماً : هناك تعيينات تتم بمعيار الصداقة الشخصية، وهناك إدارة تشكّلت على أسس القرابة العصبية، وهناك مهمّات يتم إستنباطها خصيصاً للبعض، وهناك تحالفات "قبلية" الطابع، وهناك نبذ متعمّد للبعض، وهناك ممارسات خارج القانون (آخر أمثلة على ذلك : ملف الموظفين غير الدائمين، طريقة إحتساب تعويض العطل المدفوعة، إنتهاك قانون هيئة الشركة)، وهناك عمليات ترحيل لموظفين تتم بالتراضي ولكن تقدّم رسمياً على إنها عملية تسريح قصري، وهناك بث بين برقيات الأخبار لبيانات تجارية صادرة عن شركات، وهناك نشاطات لا سيما على شبكة الإنترنت تتناقض أحياناً مع الواجبات المفروضة على الوكالة، إلخ... إن لائحة هذه الإنحرافات طويلة. ويجب أن نتجرأ على الإشهار عن هذا الإرتداء المعنوي وأن نظل على درجة عالية من التيقّظ وأن نفرض القانونية والإنصاف في كل قطاعات حياة الوكالة.

**أكثر مهنية.** تتمتع وكالة فرانس برس بخبرة مهنية فريدة مما يسمح لها بالقيام بهذه المهمة البالغة التعقيد ألا وهي تغطية العالم 7 أيام على 7، و24 ساعة على 24، وفي 6 لغات مختلفة. غير أن الوكالة تتأقلم بصعوبة وببطء مع التقنيات الجديدة (الفيديو، التواصل المتعدد الوسائط، الإنترنت، إلخ...). والمشكلة الأهم هي أنه ليس لدى الوكالة أي إستراتيجية مهنية حقيقية. فمشاريع الوكالة تفتقر إلى ترابط منطقي شامل وشهدنا في السنوات القليلة الماضية أمثلة عدّة على مشاريع فشلت وعلى مشاريع تنفّذ بتأخير. وتبدو القرارات أحياناً من دون مضمون مفهوماتي (مثلاً : نقل قسم من جهاز التحرير إلى خارج المركز الرئيسي للوكالة الذي قدّمته الإدارة على أنه تطوّر حيوي للوكالة ولم يكن بتاتاً كذلك)، وأحياناً أخرى وكأنه لم يتم

<sup>6</sup> تنصّ المادة الأولى من النظام الأساسي لـ وكالة فرانس برس على أن هدف الوكالة هو "السعي في فرنسا (...) كما في الخارج وراء الأخبار الكاملة والموضوعية".

أما المادة الثانية من هذا النظام الأساسي فهي مصاغة كما يلي :

"تخضع نشاطات وكالة فرانس برس إلى الواجبات الأساسية التالية :

1. لا يمكن لـ وكالة فرانس برس، في أيّ حال من الأحوال، الخضوع لأيّ تأثيرات أو اعتبارات من شأنها حرف الأخبار عن دقتها أو موضوعيتها، كما ليس عليها، في أيّ ظرف من الظروف، الوقوع قانوناً أو عملياً تحت سيطرة أيّ مجموعة إيديولوجية أو سياسية أو إقتصادية.
2. على وكالة فرانس برس، في حدود إمكانياتها، تطوير نشاطها وتحسين تنظيمها إلى أقصى الحدود بغية توفير أخبار دقيقة ومحايدة وجديرة بالثقة لمستخدميها الفرنسيين والأجانب، وذلك بصورة منتظمة ومن دون انقطاع.
3. على وكالة فرانس برس، في حدود إمكانياتها، تأمين وجود شبكة من الفروع لكي تكون لديها صفة المؤسسة الإخبارية ذات الإشعاع العالمي".

تحضيرها بشكل جديّ (مثلاً : مشروع التوجّه مباشرة إلى المستهلك الفردي بدلاً من الإقتصار على التوجّه فقط إلى المهنيين).

إن وكالة فرانس برس بحاجة إلى إعادة تأسيس : تتوجّب إعادة النظر في كل تنظيم العمل في الوكالة، وفي إنتشارها الجغرافي، وفي المهمّات المحدّدة لكل موظف، وفي العلاقة بين اللغات، وإعادة تقييم خيار اللامركزيّة، وبناء معايير واضحة ومنهجيات تقويم لكل ما تقوم به الوكالة... وكل ذلك بهدف الوصول إلى تنظيم أكثر فعاليّة، أي بمعنى آخر أكثر مهنيّة.

هذه الطموحات الثلاثة – التي إستعرضتها تبعاً لأهميّتها ولأولويّتها – هي في الواقع متداخلة ومترابطة. فأنا على قناعة بأن :

[] تعزيز إستقلاليّة وكالة فرانس برس هو شرط تنميتها، غير أن هذه التنمية ستتعثّر إذا كانت ممارسات الوكالة غير سليمة،

- الممارسات السليمة من قبل الوكالة هي شرط مسبق لتنظيم أكثر مهنيّة،
- التنظيم الأكثر مهنيّة يؤدي حكماً، في نهاية المطاف، إلى نمو أسرع للوكالة.

• إضافة إلى هذه الطموحات الثلاثة، سوف ألتزم بدقة، إذا ما أنتخبت، بالتعهدات الثمانيّة التالية:

**1. رفض أي تعديل للنظام الأساسي لـ وكالة فرانس برس لا يتوافق مع الشروط الأربعة الآتية :**  
- أن يعزّز هذا التعديل إستقلاليّة الوكالة، أي أن يقمّ ضمانات إضافية مقارنة مع الوضعيّة الحاليّة،

- أن يكون هذا التعديل مرتبطاً بإستراتيجية شاملة للوكالة، يتم عرضها داخل الوكالة وتتم الموافقة عليها داخل الوكالة، ويكون تنفيذها صعباً في ظل النظام الأساسي الحالي،  
- أن يحصل هذا التعديل على موافقة مسبقة من قبل الموظفين عبر إستفتاء ينظّم داخل الوكالة، كما حصل قبل إقرار النظام الأساسي الحالي في 1957.  
- أن يحصل هذا التعديل على أكثرية عريضة في البرلمان الفرنسي لكي تقترب قدر الإمكان من الإجماع البرلماني الذي أقرّ النظام الأساسي الحالي في 1957.

**2. رفض أي تقسيم لعمل الوكالة بين نشاطات "عاديّة" ونشاطات تعتبر "مهمّات" ذات منفعة عامة.**  
إن وكالة فرانس برس هي بحد ذاتها مهمّة ذات منفعة عامة. وعليها أن لا تقوم بأي شيء آخر.

**3. المطالبة بوضع إستراتيجية حقيقيّة للوكالة، تستفيد من التقنيّات الجديدة، ولكنها تتمحور حول مجال تخصصنا،**

**4. جعل تنظيم الوكالة وممارساتها أكثر أخلاقيّة، والسير نحو المزيد من الشفافيّة والإنصاف، ومواجهة كل تمييز بين الموظفين، أو بين الرجال والنساء، أو بين الوضعيات القانونيّة المختلفة للموظفين، إلخ...**

**5. المطالبة بتشكيل هيئة عالميّة للشركة، مع تشكيل هيئة للشركة في كل إدارة إقليمية.**

**6. الدفاع عن أولويّة النص والمحافظة على قيامنا نحن بتنظيم تراتبيّة أخبارنا (مما يعني المحافظة على الخدمات الموضّبة من قبلنا أو ما يسمى بتقنيّة الـ "بوش" – وبالتالي عدم المراهنة على تقنيّة الـ "بول").**

**7. الدفاع عن دورنا كوكالة ذات مصداقيّة قادرة على كفل صحة الخبر، مما يتطلب تعزيز إستقلاليّة الوكالة والسهر على إحترام المناقيّة والأخلاقيّة المهنيّة.**

**8.** الدفاع عن ثقافة الوكالة في جوانبها الرمزية، مما يفترض أن تتم إعادة تنظيم المبنى المركزي للوكالة حول نشاطها الأساسي الذي هو الصحافة. وبالتالي إعادة تجميع جهاز التحرير الباريسي في المبنى المركزي للوكالة.

أنا على ثقة بأن لدى وكالتنا المؤهلات الضرورية لكي تبقى ضمن المجموعة التي تتصدّر الإعلام العالمي. لكن علينا أن نخلق جواً جديداً من التعاون والتأزر داخل وكالتنا، ويجب بادئ ذي بدء التوقف عن ضرب ثقة الوكالة بنفسها. إن بإمكانكم الاعتماد عليّ لكي أعمل من دون كلل في إتجاه هذه الأهداف.

مع أحر تحية الزمالة المهنية إليكم،

## سمير الدويهي

صحافي في قسم تحرير أخبار فرنسا في باريس  
samir.douaihy@afp.com

**تنويه** – إن ترشيحي مدعوم بشكل خاص من قبل :

- نقابة CGT في الوكالة.
- نقابة SUD في الوكالة.
- جمعية الدفاع عن إستقلالية وكالة فرانس برس (ADIAFP).
- الزميل فيليب تيبو، الممثل السابق للصحافيين في مجلس إدارة الشركة (من 1987 إلى 1999).

أنا عضو مؤسس في جمعية الصحافيين في الوكالة (SDJ)، وعضو في جمعية الدفاع عن إستقلالية وكالة فرانس برس (ADIAFP). لا أنتمي إلى أي نقابة، غير أنني أعتبر أن دور النقابات في الوكالة ضروري، والبرهان على ذلك هو التحرك الذي جرى مؤخراً ضد مشروع هوغ – لوجوندر الذي كان يهدف إلى تعديل النظام الأساسي للوكالة. وفي حال تم إنتخابي، أتعهد بالتنسيق بشكل دوري مع النقابات، وأمل أن يكون ثمة تعاون وثيق بيني وبين ممثل الموظفين غير الصحافيين.

**تعقيب** – في حال رغبتكم في الإطلاع بشكل أفضل على موافقي حول وكالة فرانس برس، يمكنكم أن تقرأوا هذه النصوص المتوافرة (باللغة الفرنسية فقط) على شبكة الإنترنت حيث يمكنكم تنزيلها أو طباعتها على الوصلات التالية:

31 آذار (مارس) 2010 – *L'AFP n'a pas un problème de financement mais de gouvernance*  
[http://www.adiAFP.org/douaihy\\_gouvernance\\_2010](http://www.adiAFP.org/douaihy_gouvernance_2010)

26 أيار (مايو) 2011 – *Réforme du Statut de l'AFP : argumentaire contre le projet Hoog-Legendre*  
[http://www.sos-afp.org/fr/argumentaire\\_douaihy](http://www.sos-afp.org/fr/argumentaire_douaihy)

7 حزيران (يونيو) 2011 – *Réforme du Statut de l'AFP : réplique à la lettre de M. Hoog*  
[http://www.sos-afp.org/fr/argumentaire\\_douaihy](http://www.sos-afp.org/fr/argumentaire_douaihy)

كذلك، تمكنكم قراءة هذا النص الذي أوافق عليه بحرفيته :

16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 – *ADIAFP : Lettre ouverte aux parlementaires français*  
[http://www.adiAFP.org/lettre\\_ouverte](http://www.adiAFP.org/lettre_ouverte)